مجلة الرائد

العدد : ٢٠٧ الموافق في ذو القعدة ١٤١٩ هجري ٣ / ١٩٩٩ ميلادي

عنوان المقال : الجنسية المزدوجة .. ولاء مزدوج ؟	بقلم : د. نديم عطا إلياس

ألمانيا دولة مهجر وإن لم ينص دستورها على ذلك .. هي مهجر منذ أربعين عاماً شاءت أم أبت .. أقرت بذلك أم لم تقر ١٠% من سكانها قدموا من خارج حدودها ولا يزال أكثر من سبعة ملايين مواطن بها يحملون جنسية أجنبية . يقيم أكثر من نصف هؤلاء ضمن شعبها منذ أكثر من عشر سنوات ، ولا ينوي إلا القليل النادر منهم مغادرة ألمانيا . تحولت ألمانيا إلى مجتمع متعدد الأديان متعدد الثقافات ، متعدد اللغات ، متعدد الأصول والجنسيات .

أدى تجاهل هذه الحقيقة خلال عشرات السنين إلى تفويت فرصة درء المشاكل الناتجة عنها والتفكير الموضوعي الجاد لوضع الحلول لها . ولا تزال الأحزاب تتخبط باحثة عن حل ، لعدم اتفاقها على المقاييس التي يجب أن تنطلق منها في تحديد الجنسية الألمانية .. أهي مقياس " **الدم** " - أي الانتماء العرقي إلى أصول ألمانية - أم مقياس " **الأرض** " - أي اعتبار المولد والمنشأ ومقر الإقامة الدائمة مؤهلاً لحمل الجنسية ؟ . وكثيراً ما تختلط هذه المقاييس بمقياس مصلحة الحزب واعتبارات أصوات الناخبين المتوقعة من تأييد الحزب أو رفضه لقضية الأجانب وتسهيل تجنسهم .

حذّر الحزب المسيحي الاشتراكي في بافاريا قبيل الانتخابات الاتحادية السابقة من إعطاء الأصوات للحزب الاشتراكي ولحزب الخضر ، منبهاً إلى أن هذين الحزبين سوف يسهلان تجنس الأجانب والمسلمين ، ومخوفاً من إقامة " **جمهورية ألمانيا الإسلامية** " على حد قوله ! . انطلق هذا الحزب من الاحصاءات الدالة على أن أكثر من ٧٠% من الأجانب أقرب انتماء وعاطفة من الحزب الاشتراكي وحزب الخضر ، وأن ٣% فقط منهم يتعاطفون مع الحزب المسيحي الاشتراكي ! وانعكس هذا الموقف على رفض الحزب للجنسية المزدوجة مما دفع الحزب إلى تنظيم حملة جمع توقيعات لرفض مشروع قانون الأجانب الجديد ، متعاوناً في ذلك مع الحزب المسيحي الديمقراطي ؛ حزب المستشار السابق " كول " . وقد ربطت حملة التوقيعات مطالب غريبة في بوتقة واحدة .. " نعم لدمج الأجانب .. لا للتجنس على أساس المولد .. لا للجنسية المزدوجة .. نعم للتعليم الإسلامي " . وقد قدمت هذه الحملة الهوجائية أول نتائجها في مقاطعة " هسن " حيث فقد الحزب الاشتراكي في الانتخابات المحلية الأخيرة أغلبيته ووصل الحزب المسيحي الديمقراطي إلى الحكم !

ولا تزال الحملة الغوغائية مستمرة إلى يومنا هذا ، حيث قال رئيس الحزب المسيحي الاشتراكي "

شتويبر " في خطاب جماهيري : " كما لا يعقل أن أكون في نفس الوقت كاثوليكياً وإنجيلياً .. كذلك لا يعقل أن يحمل الإنسان ولائين في آن واحد ! "

وقد غاب على " شتويبر " الفرق الشاسع بين ازدواج دينين أو مذهبين وازدواج جنسيتين . وتجاهل كذلك وجود أكثر من مليونين مواطن في ألمانيا يحملون جنسية مزدوجة من العائدين إلى ألمانيا من أصل ألماني ومن أبناء الزيجات المختلطة بين الألمان والأجانب ، وقد منح هؤلاء الجنسية المزدوجة أثناء حكم " كول " ومشاركة حزب " شتويبر " في الحكومة السابقة . أضف إلى ذلك أن الجنسية لم تعد تعني في عصرنا الحديث . عصر الانفتاح الفكري والتلاقي البشري .. عصر الوحدة الاوروبية والعولمة .. لم تعد تعني ولاء لعرق أو أصل بقدر ما تعني إقراراً بسيادة دولة ونظام مجتمع .

ولا تعني الجنسية المزدوجة حقوقاً ومميزات مزدوجة لمن يحملها ، ولا تعطيهم الحق في اختيار مميزات قانون إحدى الدولتين ، بل يعامل حامل الجنسيتين معاملة الألمان .. لا أقل ولا أكثر . ولا يَحرم حامل الجنسيتين أحداً من حقه ولا يزيد المجتمع عبئاً ، بل يكلف بحق إضافي .. وهو الخدمة العسكرية في الجيش الألماني . فما سبب المعارضة الشديدة إذاً ؟ إن دافع ردة الفعل الهوجائية من الأحزاب اليمينية المتطرفة ماهو إلا السعي لتقليص عدد المتجنسين من الأجانب بشكل عام والمسلمين بشكل خاص .

والعالم الحديث يعج بالدول التي تقر الجنسية المزدوجة والتي استفادت منها لأقلمة مواطنيها ودمج شرائح المجتمع المختلفة فيها وإعطاء الجميع فرصاً متكافئة لحمل مسؤولية المجتمع وأداء واجبهم تجاهه . من هذه الدول دول المهجر : استراليا وكندا وأمريكا التي لا تتردد في منح الجنسية لمن وُلد في إحدى طائراتها أو سفاراتها في أي بقعة من الأرض . ومنها دول الوحدة الأوروبية : بلجيكا وفرنسا وبريطانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال . بالإضافة إلى سويسرا وتركيا ، وغيرها من الدول في شرق العالم وغربه .

وقد طالب المسلمون في ألمانيا الأحزاب أثناء الانتخابات الاتحادية السابقة - وبعد ظهور نتائجها - بتعديل قانون الأجانب بما يضمن إعطاء الجنسية على أساس المولد والمنشأ ، وتسهيل تجنس الأجانب الذين اختاروا ألمانيا موطناً لإقامتهم ، وفتح فرصة الجنسية المزدوجة كوسيلة مساعدة على اتخاذ قرار التجنس والاندماج في المجتمع . كما أكد المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا على وجوب احترام الهوية المميزة لكل مواطن واحترام انتمائه الديني والثقافي والحضاري ، وطالب في نفس الوقت بقانون جديد لمكافحة التمييز والعنصرية ، من أجل حماية أقليات المجتمع من ممارسات الأفراد والإدارات والهيئات

المخالفة للدستور والقانون والقيم الأخلاقية .

وقد طرحت الحكومة الجديدة مشروع تعديل قانون الأجانب متضمناً اعتبار المولد والمنشأ أساساً للجنسية . وينص على منح الجنسية لأبناء الأجانب الذين يولدون في ألمانيا إذا كان أحد والديهما ألمانياً أو أجنبياً مقيماً في ألمانيا منذ سن الرابعة عشرة . كما يعطي حق التجنس للأجانب المقيمين أكثر من ثمان سنوات في ألمانيا . ولا يشترط مشروع القانون التخلي عن الجنسية الأصلية .

وقدمت أحزاب المعارضة بدائل أخرى ، منها موافقة حزب الأحرار على إعطاء الجنسية لأبناء الأجانب شريطة أن يختار هؤلاء في سن الثالثة والعشرين إحدى الجنسيتين مع التخلي عن الأخرى .

أما الحزب المسيحي الديمقراطي فهو رافض للجنسية المزدوجة ، ويقترح إعطاء أبناء الأجانب " وثيقة استحقاق للجنسية " يعطون مقابلها الجنسية الألمانية في أي وقت ، شريطة تخليهم عن جنسيتهم الأصلية . كما يقترح إعطاء الأجانب حق التجنس بعد مرور عشر سنوات على إقامتهم في ألمانيا .

وسرعان ما أبدى الحزب الاشتراكي الحاكم استعداده للوصول إلى حل " وسط " سط مع أحزاب المعارضة بعد خسارته في الانتخاب المحلي في هسن وفقدانه الأغلبية هناك ، مما سيؤثر على أغلبيته في المجلس الاتحادي .

وهذا يعيدنا إلى بداية حديثنا وتساؤلنا : وفق أي مقياس تحل مشكلة الأجانب في ألمانيا .. ؟؟ !

مقياس العقل والمنطق والمصلحة المشتركة ؟ أم مقياس مصلحة الأحزاب وموازيين الأصوات ؟.

وأي ورقة ستكون الرابحة في هذه الأزمة .. ورقة التعددية والعالمية المنفتحة ؟ أم ورقة التجزئة الوقتية والانغلاق ال متعصب ؟